التنمية الاقتصادية عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

Economic development through small and medium enterprises in Algeria

عبد القادر خداوي مصطفى[1]، خليفة منية[2]، سبع منال[2]

[1]جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، mustaphalotfi62@yahoo.fr

[2]جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، m.khelifa@univ-dbkm.dz

[3]جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، ma.sebaa@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/25 تاريخ القبول: ../../2020 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخص:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم من أفضل وسائل إنعاش التنمية الاقتصادية، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها. وهي تساهم في الناتج الداخلي العام وفي زيادة الدخل وتنويعه، ناهيك عن قدرتها على توليد وظائف الشغل، وارتباطاتها مع المشروعات الاقتصادية أخذا وعطاء.

سنستعرض تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الفترة التي تغطي المخططين الخماسيين الأخيرين للتنمية، ومن ضمنها فترة انطلاق نموذج النمو الاقتصادي الجديد،حيث نتطرق إلى التوجهات الاستثمارية واعتمادات المشاريع التي انطوت عليهما ودور الفاعلين في الحفاظ على مكتسبات القطاع.

كلمات مفتاحية:الاستثمارات، المخططاتالتنموية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المناولة، الجزائر.

تصنيفات JEL: F43، P23، O39

Abstract:

Today, small and medium enterprises are among the best means of stimulating economic development, given their ease of adaptation and flexibility. It contributes to the general gross domestic product and to increase and diversify income, not to mention its ability to generate jobs, and its links with economic projects, give and take.

We will review the development of the small and medium enterprises sector, in the period covering the last five plans for development, including the period of launching the new economic growth model, as we address the investment trends and project approvals that involved them and the role of actors in preserving the sector's gains.

Keywords**:**Investments, development plans, small and medium enterprises, handling, Algeria.

Jel Classification Codes: F43 ; P23 ; O39

المؤلف المرسل: عبد القادر خداوي مصطفى

1.مقدمة:

يمكن القول بأن الاقتصادالوطني بدأ في التحول مناقتصادالمؤسساتذاتالحجمالكبيرإلىمؤسساتمتوسطةوصغيرة، تماشيامع التحولالعالمي، وهو اليوم بصدد الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق، بهدف توفير الأطر الداعمة للتحول النوعي والكمي للحياة الاقتصادية والتأقلم مع المستجدات، يكون من أولوياتها إيلاء الشركات الصغيرة والمتوسطة مكانتها ضمن حركية الإنتاج والاستثمار.

هذه النقلة، من اقتصاد موجه إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق، وما تقتضيه من تحرير التجارة، تستدعي اليوم أكثر من أي وقت مضى، عملا مدروسا للتخفيف من انعكاساتها السلبية، حماية للإنتاج الوطني وتدعيما للتخصص في للقطاعات التي تزخر بإمكانيات يمكن أن تنافس المنتجات الأجنبية. لقد كان لزاما على السلطات، من البداية، وخاصة مع استمرار تدهور المؤسسات العمومية وعجزها، أن تتبنى هيكلة جديدة تتلاءم مع المحيط المتميز بالتغيير الكبير لتحقيق برنامج التوجه نحو اقتصاد السوق وتهيئة الظروف لتمكين المؤسسات العمومية من الدخول في مرحلة الاستقلالية. وقد أثمرت هذه المساعي خلال السنوات الأخيرة عن نتائج مقبولة، تجسدت في التقدم بخطوات نحو اقتصاد السوق، حيث عرفت الاستقلالية معظم المؤسسات الوطنية التي تمت خوصصتها. ومع ذلك، فهذه المؤسسات وغيرها تعيش اليوم في عالم سريع التغيير، حيث تتزايد التحديات من يوم لآخر، خاصة مع تعاظم آلة العولمة الكاسحة والتطورات التكنولوجية وتحديات اقتصاد المعرفة، والجودة الشاملة، مما يستدعي مجاراة كل هذه التحولات الجديدة لتتبوأ هذه المؤسسات مكانتها الرائدة وترفع التحدي، وبانتهاج أحدث طرق التسيير والإدارة والإنتاج والتسويق.

إن الوصول لفهم احتياجات البلاد المستقبلية من المؤسسات، يتطلب دراسات مُفصلة تضع احتمالات لما سينعكس من فكرة الاستثمار الحقيقي على الاقتصاد الوطني، فكيفية توزيع الأموال على التنمية يحث على إعادة استعراض قضايا التنمية وتشعباتها، وهي كثيرة، سواء في تصورها ووسائلها، وهي ترتبط أيضا بالواقع المعيش لتصل بنتيجة إلى سد الثغرات وبلورة صيغ التكامل واقتراح البدائل والحلول لمختلف المشاكل التي تعتري التنمية. وزيادة على هذه الإفادة، ولكسب رهان المنافسة، يتحتم أيضا تحديث عمل جميع المؤسسات الاقتصادية ودعمها ومساعدتها على تخطي صعوبة الافتقار إلى الموارد أو نقص رأس المال أو صعوبات التسويق، وتشجيع الاستثمار المنتج عبرها بمختلف صوره وأشكاله كالمناولة والشراكة الصناعية، والتي تتحدد عن طريقها الفرص الاستثمارية في الدورات الإنتاجية المغيبة (كاستثمار تحويل مخرجات الشركات الكبرى، أو الاشتراك معها في عمليات الإنتاج). وكذلكالاهتمام بترويج المنتجات المحلية والعمل على زيادة نسبة التصنيع المحلي والتوسع في قاعدة الصناعات المترابطة وترسيخ نظام المناولة والتعاقد الصناعي، وتطوير أساليب الإنتاج والتسويق وانتهاج طرق فعالة لاكتساب المزايا التنافسية(شفيق، 12-2006/09/15). وجدير بالذكر أن نشير إلىالاستثمارات الحقيقيةظلت كما كانت متفرعة إلى ثلاثة فروع رئيسية، يضم الفرع الأول الاستثمارات الكبرى التي تضطلع بها الحكومة، وأما الثاني فيضم استثمارات البنية الأساسية، ويضم الفرع الأخير استثمارات القطاع الخاص الذي يشغل حيزه الأكبر قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتحديد في المؤسسات المصغرة منها والتي برز شأنها في إنعاش الحياة الاقتصادية، ورفع معدلات النمو.

أهمية الدراسةوالإشكالية:

إن استراتيجية زيادة النمو عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظُروف اقتصاد السوق، تُشكل أهم التحديات التي تُواجه التنمية الوطنية بسبب عدم جاهزية قطاعات عديدة لاحتضان هذه المؤسسات، والتي من شروطها استقرار البيئة التي تسمح للقطاع الخاص بالخصوص بالاستثمار والتطور، وضمان حرية انسياب تدفق رؤوس الأموال، وتحسين مستويات تنافسية المنتجات والخدمات.

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع عائدات النفطية وطول أمد جائحة كورونا،وترقبالتغيير المأمول حدوثه لهيكل اقتصادها بحلول 2030، وفق النموذج الاقتصادي للنمو الذي تم طرحه سنة 2016،وهو

النموذج الذي يغطي الفترة (2016-2030). مع إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه التنويع الاقتصاديوالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.وتبرز إشكالية موضوعنا في السؤال الآتي:

إلىأي مدى يمكن أن تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي خلق مناصب الشغل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي؟

في سياق الإجابة عن إشكاليتنا، سنجيب على أسئلة تخص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها، والمرتكزات الملائمة لترقية المؤسسات الاقتصادية لغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

فرضية البحث:

ظلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حالها في مجالاتها التقليدية (الخدمات والبناء والأشغال العمومية) ولم تتقدم بالسرعة الكافية من حيث التنوع والتخصص الصناعي.

تقسيم الدراسة:

قسمنا بحثنا إلى أربعة أجزاء رئيسية. يتناول الجزء الأول المرجعيات الخاصة بالمخططات التنموية الأخيرة ومساراتها وتشخيص النموذج الاقتصادي للنمو بهدف دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال وتحسين أداء الاقتصاد. أما الجزء الثاني، فخصصناه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصر احتياجاتها لغرض تنمية قدراتها الإنتاجية والارتقاء بجودة مخرجاتها، محاولين استجلاء أفضل الوسائل والأساليب المنتهجة لإنعاشها. وتناولنا في الجزء الثالث المناولة والشراكة الصناعية حيث استعرضنا الجهود المبذولة لتوفير فضاءات لها، لغرض تحسين القدرات الانتاجية والتسييرية لأصحاب المشاريع وتأهيل مؤسساتهم على ضوء مستجدّات الساحة الوطنية والدولية.أما الجزء الرابع والأخير، فجاء لغرضتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوضرورة إشراكها في المخططات، وحفز الاستثمارات المنضوية تحتها، والإسهام في إنجاز الهياكل القاعدية لمؤسساتها، في أفق نموذج النمو الجديد.

2.المخططاتالتنموية

بلغت الالتزامات الماليةفي مخطط التنمية الخماسي للفترة (2010-2014)، ما يعادل286 مليارىدولار، بشقين،يخص الأول استكمالالمشاريعالكبربالتي كانت حيز التنفيذ (قطاعاتالسكةالحديديةوالطرق والمياه..)بمبلغيعادل130مليارىدولار. والشق الثاني يتعلق بتنفيذمشاريعجديدةبمبلغيعادل156 مليارىدولار. حيث خصص المخطط ذاته مايقاربمن 40 **%** منمواردهللاستثماراتالعموميةوتطوير المنشآتالقاعدية(قطاعات الأشغال العمومية والنقل وزيادة قدرات الموانئ تحديث شبكة السكك الحديدية والهياكل القاعدية بالمطارات والترامواي). وكذلك دعم تنمية الاقتصاد الوطني (التنمية الفلاحية والريفية مناطق صناعية محطات توليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية، مع تشجيع إحداث مناصب الشغل ودعم المؤسسات المصغرة وصون مكاسبها، لأنها تُعد من أهم مراكز تعبئة الادخار الخاص، وقد تم عبر مسار تطورها تعبئةمواردمعتبرة(عبد الباقي و لزهر ، 2011، الصفحات 5-6)، ويحدو السلطات، اليوم، طموحا فياضافي زيادة أعدادها وتحسين أدائهاوتنويعها، والعمل جار على قدم وساق لتصحيح ما اعترى بعضها من ضعف وافتقار.

لقد تضمن المخططان الخماسيانالأخيران للتنمية المعتمدة في الجزائر، مسائل حشد الموارد والتنسيق بين البرامج وإدارتها ودعمها، حيث تم تخصيص حصة الأسد من ميزانيتيهما لتوسيع وترقية المنشآت القاعدية للبلاد في مجال الطرق والمواصلات والمياه..وكان لابد أن تخضع المبالغ الضخمةالمخصصة لهمالأكثر من قراءة، للوقوف عند مستوىالحشد الاستثماري، والتنبيه إلى مواطن الخلل فيهما، خاصة وأنهما يرهنانالمدخرات المالية للبلاد لعشرية كاملة.. فمع تسجيل ضعف المقاولة الوطنية للتكفل بمشاريع هذين المخططين، وتجاهل الحاجة إلى حفز أنشطة الاستثمار للارتقاء بسلاسل القيمة وفتح قنوات التسويق، مع قصور واضح في تدابير تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاق برامج الشراكة وبورصات المناولة، وكذلك مبادرات تكوين المقاولين وترقية قطاع المقاولة الوطنية العمومية والخاصة. كما

تجاهل المخططان كثيرا حاجة البلاد إلى ترقية النسيج العمرانيوتهيئته، وإشراك قطاعات وطنية واسعة في مشاريع المخططين لتوفير احتياجاتهما من المواد المتوافرة بالسوق المحلية، والعمل أيضا على توطين صناعة هذه المواد والاستثمار فيها. إلى جانب توفير السبل الممكنة لدعم المجهود الصناعي والزراعي وتوسيعه.وكذاإعداد المنشآت القاعدية لاحتضان بدائل الطاقات الجديدة والزراعات البديلة وترقية الصناعة، فهذه الأخيرة، أي الصناعة،على سبيل الذكر، لن تحض سوى بحوالي عُشر الغلاف الإجمالي المخصص للمخطط (2010-2015)، قُدمت في شكل قروض دعم الاستثمارات الصناعية العمومية والخاصة. وتواصل الحكومة سياسة الإنفاق العمومي على صرف المدخرات الوطنية من مداخيل المحروقات، من خلال تقرير ميزانية تصل إلى 262 مليار دولار للمخطط الخماسي (2016-2019)، بينما تبقى حوالي 40 في المائة من برنامج المخطط السابق غير منجزة(الوزارة، 2014، صفحة 7).

وهكذا يتضح اعتماد دوائر صُناع القرار على مقاربة آنية ونظرة قصيرة الأمد واجترارها لنفس السياسات السابقة المنتهجة في إعداد المخططات التنموية وتوزيع ريعها، وكذا الإنفاق على منشآت دون أدوات إنتاج ودون ترشيد وتخطيط سليم، كما أن هناك اختلال كبير في تصميم وإعداد وإنجاز العديد من المشاريع الكبرى، زيادة على التأخر الكبير المسجل في إنجاز المشاريع وإعادة تقييم المشاريع. ومن دون نسيان ضياع فرص خلق مناصب شغل منتجة للثروة، حيث كشفت نتائج دراسة حديثةأوردها الديوان الوطني للإحصائيات عن أرقام محبطة بخصوص نسبة البطالة في الجزائر. وتبقى التصريحات سوق رائجة، يطلقها المسؤولون من حين لآخر، من قبيل تخصيص الأغلفة المالية للمشاريع والتكفل بالانشغالات، وفي هذا المضمار يطل علينا وزير الفلاحة بخبر الشروع في اتخاذ إجراءات هامة لتطوير الفلاحة، يأتي في مقدمتها تكثيف أجهزة الدعم لمواكبة التطورات الحاصلة في مختلف فروع الإنتاج الفلاحي، حيث سيخصص غلاف مالي بقيمة 300 مليار دج في السنة في أفق المخطط الخماسي (2016-2019) لفائدة قطاع(الوزارة، 2014، صفحة 14).

ولم تمض إلا سنة واحدة من المخطط المخطط الخماسي 2015-2019، أي خلال العام الفائت(2016) حتى تم الإعلان عن نموذججديديخص النموالاقتصادي،يقومفيجزءمنهعلىرؤيةجديدةللسياسةالماليةللفترة 2016-2019، ومسارآخريتعلقبمنظور التحولالاقتصاديفي أفق 2030 فيجانبميزانيته(**Finances, 2016, p. 2**)، ذلك لأن تخطيط السياسة المالية يهدف إلى التأثير على التنمية الحالية والمستقبلية،حيث تظلدائما عناصر الدخل والإنفاق في الموازنة مرتبطة ارتباطا وثيقابتطورات الاقتصاد الوطني. ويعد تصميم نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030) كمحصلة لمجموعة متكاملة من الإصلاحات السابقة التي حالت دون نجاحها، وفكرة صياغتهتأخذ في الاعتبار الاستثمارات المحلية والأجنبية، بناء على عدد من الافتراضات المحددة لهيكل الاقتصادي العام والعوامل المؤثرة فيه، مع تطويع العلاقة بين الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي، وكذلك استنادا إلى العوامل المؤثرة على توزع قيمة رأس المال على مختلف القطاعات الاقتصادية ومستوى أداء المشروعات القائمة والطلب الاستهلاكي.

وهذا النموذج يحث على العمل لتخفيض عجز الخزينة العمومية، وتحسين الإيرادات الآتية من الضرائب لتغطية نفقات التشغيل، وتعبئة موارد إضافية في السوق المالية الداخلية. أما عنالتنويعوالتحولالاقتصادي في أفق 2030،فالنموذجيحدد أهدافه وفق:

- مسارمستداملللنموالناتجالمحليالإجماليغيرالنفطي،يستند إلى نمو متوازن للقطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو 6.5 % سنويا،
- خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات واختيار تقنيات الإنتاج التي تتفق ومستوى العمالة المستهدف،
- تحسين المستوى المعيشي،وزيادة فيالناتجالمحليالإجماليلنصيبالفرد الحقيقي بنسبة 2.3 مرة،
- العمل على مضاعفةحصةالصناعةالتحويليةمنحيثالقيمة المضافة،
- تحديثقطاعالصناعة والزراعةليساهمافيتنويع الصادرات.

كما جاء هذا النموذج لتعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص على جميع المستويات في تصميم السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها. وبناء الشراكات والشبكات من أجل تطوير مختلف مجالات الحياة الاقتصادية. وتعزيز القدرات الفنية لدى المؤسسات

الأكاديمية والتخطيطية المختصة في معالجة العوامل التنموية واتخاذ القرارات والعمليات ذات الصلة بالسياسات والبرامج الإنمائية. وتأمين الدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليأتي منها ما من شأنه أن يعزز الثقة بها سواء من خلال نشاطها أو عن طريق المعلومة عنها. فلا يمكن بأية حال حصر نجاح وتطور مؤسسة وازدهارها على حسن استغلال مواردها وتحقيق ذاتها فقط، بل أيضا يرتبط هذا الازدهار بما يمكن أن تحدثه من أثر في الاقتصادوالمجتمع. كما لم يعد اليوم الأمر مقتصرا على الجانب الشكلي في الإعلان عن ولادة شركة أو اختفائها، وإنما أصبح يمتد إلى موضوع الشركة وبرامجها ومسيريها. فتكون الحاجة شاملة بما يتعلق بالمؤسسة وأهدافها، مفصلة من حيث نشاطها وخدماتهاومنتجاتها.

3.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إرساء قواعد سياسية وقانونية للنهوض بها، لما لها من دور فعال في زيادةالنمو وترقية الأنشطةالاقتصاديةوالاجتماعية ورفع حجم الناتج الداخليوتحفيز الاستثماراتالصناعية عبرها، خاصة وأن صناعتنا تواجه تحديات معدة نتيجة ظروف وعوامل مختلفة. غير أن ما يمكن التنبيه إليه، هو هشاشة القاعدة الصناعية، وضعف التسيير والتأهيل التقني، وغياب الصناعي المحترف والفلاح المتخصص، وطغيان أنشطة الربح الآنية، كل ذلك يعد من العوامل التي تشل من إنعاش الاقتصاد الوطني بما يعين من تأصيل مجالات التنمية، ويؤدي إلى خلق وحدات صناعية جديدة. ومع ذلك يبقى التشبث ببرامج الأداء السارية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الصناعة والفلاحة والإنتاج والتسويق والتوزيع، وإعادة تأهيل مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية وتطويرها، وتنظيم النشاط التجاري ومعالجة خلل مسالك التوزيع وتوجيهها،مع توفير الخرائط الاستثمارية، بهدف استغلال الطاقات والموارد المتاحة، وتوفير الشروط المواتية للمستثمرين.

فأغلب الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل مركبة، فبعضها لم يعد يشتغل بكامل طاقته، والبعض الآخر يعاني من أزمات تمويلية، أو لم يرتق بعد إلى مستوى التنظيم الحديث الذي يجعل الإدارة تعمل وفق ضوابط نظامية. زيادة على ما يعيق في عملية تقييمها ودراسة وضعيتها، نتيجة نقص المعلومات عنها، والعراقيل الإدارية التي تكبل تعاملات المتعاملين معها، وكذلك التعقيدات التي تحيط بها على مختلف الأصعدة.

وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا في العناصر الآتية(أمينة ، 2015، الصفحات 28-29):

- تقديم منتجات جديدة ناتجة عن العلاقات المباشرة مع العملاء وعن إمكانيات الابداع التي تتوفر عليها،
- توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة عندما تأخذ المؤسسات الصغيرة شكل مناولات أو مؤسسات توزيع،
- تقديم الخبرة للعاملين والناتجة عن المرونة التنظيمية،
- تنمية المهارات والمبادرات الفردية.

لقد واكبت المنظومة المؤسساتية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورات متلاحقة، هدفت جميعها إلى ترقية وتطوير القطاع، حيث قامت الدولة عشية الاستقلال بتشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أخذ في التوسع تدريجيا ليصل إلى 1193339 مؤسسة مع نهاية السنة 2019. وهذه المؤسسات تسهم من جانبها في استغلال الموارد المحلية وفي جذب المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، كما تسهم في رفع إيرادات الجماعات المحلية التي تتواجد به هذه المؤسسات(عناني، 2014، صفحة 96)، وقدرتها الهائلة في المزج ما بين النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

اعتمدت الوزارة الوصية على استراتيجية جديدة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استنادا إلى آليات فعالة ومرنة للارتقاء بأداء الأنشطة الوظيفية للشركات، وتنمية قدراتها الإنتاجية، وزيادة إنتاجيتها، والارتقاء بالجودة، واكتساب المزايا التنافسية. تحضيرا للانفتاح المرتقب على السوق العالمي، الذي من المفترض أن يكون دافعا إلى تكثيف برامج التأهيل لكافة المؤسسات خاصة فيما يتعلق بترقية

وتطوير التكوين وتأهيل الموارد البشرية، وتنمية المعرفة التقنية والتسييرية والاستشارة. وفي هذا السياق، أقرت الحكومة آليات تحفيزية لدعم وتعزيز هذه الفئة من المؤسسات. وأقرت عدة تدابير مساندةكتخفيض الضرائب، وتسهيل الوصول إلى الائتمان، ناهيك عن آليات الدعم المختلفة لخلق وظائف الشغلودعم مراكز الاستشارات وحاضنات الأعمال في المدن الكبرى. واعتماد أساليب إدارية جديدة في تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

لقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعناية كبيرة من خلال إنشاء العديد من الهياكل والهيآت التي ترعى هذه المؤسسات وتمولها وتؤهلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. ولازالت هذه الهيئات تعمل في تفعيل الاستثمار والإسهام في التنمية، من هذه الهيئات: صندوق ضمان القروض البنكيةالموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهم كثيرافي التخفيف من حدة هذه المشاكل، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني APSI، حيث تضطلع هاتين الهيئتان الأخيرتان بتشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم، وتوفير مختلف المعلومات التقنية، التشريعية، التنظيمية والمتعلقة بمجال استثماراتهم وكيفية استفادتهم من التسهيلات. وأخيرا، تم الإعلان عن إنشاء مجلسوطنيللتشاور لتنميةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة،يتألف اعضاؤه من ممثلي المنظماتوالجمعياتالمهنية، يلتقي فيه ممثلي الحكومةوالمستفيدينمنسياسةالتنميةالمشاريعالصغيرةوالمتوسطة، بغرض تعزيزالسياساتوالأدواتاللازمةلتنشيطالمشاريعالصغيرةوالمتوسطة، وكذا تحسينظامالدعموتطويرهوترقيةالحواربينالقطاعينالعاموالخاص (**ons, Bulletin d'information statistique de la PME, 2020, pp. 5–6**). ويمكن القول ، أن الهيآت المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدتوافرت لها، في إطار إصلاح منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تدابير ملموسة تخص ترقية هذا القطاع، منها:

- ضرورة استغلال العقار الصناعي والتكفل تدريجيابتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين عبر كافة أرجاء الوطن ليجدالمستثمر في متناوله فضاءات مهيأة ومزودة بالوسائل والتسهيلات اللازمة لتوطينالمشاريع،
- فتح شبابيك مراكز التسهيل للإعلام والتوجيه وتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ومرافقة أصحابالمشاريع،
- تفعيل دور المشاتل في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع وتجسيدها.

ولا زالت الجهود متواصلة لضبط خارطة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المناطق والقطاعات بغرض تقسيم الاستثمارات حسب الاحتياجات والموارد والبطالة، تراعي فيها تمركز المشروعات المستهدفة في منطقة ما أو في قطاع بحيث لا تولد زحاماً أو فائضا. لأن النظرة الإجمالية لواقعها اليومتكشف عن ضعف ارتباط نشاطها ببعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، حيث يمكن القول بأن إسهامها في التنمية المحلية لا يزال محدودا، خاصة إذا ما اعتبرنا سيطرة قطاعات غير منتجة (الخدمات والبناء والأشغال العمومية) في تعدادها الكلي.وفوق هذا، تواجه جميع هذه المؤسسات تحديات أخرى مرتبطة بتوقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وانضمامها الوشيك إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث يشكل موضوع قدرة منتجاتها على المنافسة الانشغال المحوري الملح. وضمن مقاومة هذه التحديات تلعب الدولة دور منشط للسوق وبعث الاستثمارات، خاصة في قطاعي الفلاحة والبناء. وإعادة توزيع الدخل، عبر استحداث هياكل وآليات تمويلية من شأنها تخفيض عنصر المخاطرة لدى البنوك في تعاملها مع هذه المؤسسات.

ولنتابع بالأرقام هذا حراك هذا القطاع. حيث كانمن أهداف المخطط الخماسي (2010-2014) إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وقد تحقق هذا الهدف بزيادة 32981 مؤسسة، وقد دأبت أعداد هذه المؤسسات تتطور باستمرار، والجدول 1 يوضح تطورها خلال (2016-2019).

الجدول 1:تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر للفترة (2016–2019)

البيان	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة				
أشخاص معنوية	575906	609344	643493	671267
أشخاص طبيعية	221083	222570	237457	247275
أنشطة حرفية	239242	242322	260652	274574
مؤسسات عمومية	390	267	261	243
المجموع :	**1022621**	**1074503**	**1141863**	**1193339**

source: Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2019, n° 36, Edition Avril 2020, p.16

وهنا يمكن إعطاء شهادة تفوق عن تطورها خلال العام الثاني من فترة المخطط الخماسي الحالي (2015-2019)، حيث استحوذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2016 على ما نسبته 99.96 من مجموع هذه المؤسسات، كما مثلت نسبة التزايد في المؤسسات الطبيعية خلال هذه الفترة 10.85 %، بينما تناقص عدد المؤسسات العامة بـ94 خلال نفس الفترة. مع ملاحظة اختفاء العديد من المؤسسات بعدة قطاعات اقتصادية باستثناء قطاع البناء والتشييد الذي تراجعت أعداده بـ533 مؤسسة. والجدول 2 يوضح تطور تعدادها وفق وضعها القنوني(2018-2019).

الجدول 2: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لـ(2018-2019)

نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات ص. م في 2018	عدد المؤسسات ص. م في 2019	التطور	
			بالوحدات	%
المؤسسات الخاصة				
أشخاص طبيعية	643493	671267	27774	4.32
أشخاص معنوية	237457	521829	284372	119.7
الأنشطة الحرفية	260652	247275	- 13377	5.13-
المؤسسات العمومية	261	243	-18	6.90-
المجموع :	**1141863**	**1193339**	**51476**	**4.51-**

source: Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2019, n° 36, Edition Avril 2020, p.09

علما بأن غالبية مؤسسات القطاع الخاص، هي مؤسسات مصغرة، ترتكز أنشطتها أساسا، في قطاع البناء والأشغال العمومية، والتجارة والنقل والمواصلات، حيث بلغ مع نهاية عام 2019، العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1193339 مؤسسة: منها المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال 1457539 مؤسسة، وهي تمثل 97 %، تليها تلك المؤسسات التي تُشغل ما بين 10 و49 عامل بتعداد 31027، وبنسبة ضعيفة تقدر بـ2.6 %. وأخيرا المؤسسات التي تشغل ما بين 50 و249 عامل بـ4773 مؤسسة بنسبة ضعيفة جدا تقدر بـ0.4 (**ons, Bulletin d'information statistique de la PME, 2020, pp. 5-6**). أغلبها ينشط في الخدمات بنسبة تقدر بـ91.31 %، ولا تمثل فيه الصناعة إلا 8.69 %.

ومن حيث تمركزها نجد 69.59 % منها يتمركز في الشمال، بينما يتمركز 21.98 % في الهضاب العليا، بينما لا تمثل نسبة الجنوب إلا 8.43 %. زيادة على ذلك، ومن حيث كثافة تمركزها في المدن، نجد أكثر من نصفها يتموضع في المدن الكبرى: العاصمة، تيزي وزو، وهران، بجاية، سطيف، تيبازا، بومرداس، البليدة، قسنطينة، باتنة، عنابة، شلف.

وعن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ، خلال الفترة (2018–2019) بحسب قطاعات النشاط، نرى هيمنة قطاع الخدمات بنسبة تفوق النصف، وكذلك قطاع البناء والأشغال العمومية، واحتل نصيب الصناعة نسبة ضعيفة قُدرت 3.76 % (الجدول 3). وهو ما يكشف عن تشوههيكليبليغ، الأمرالذييتطلبتعديلبنيةالصناعة باتجاهالتطوير والتنويع وتفعيل مساهمتها فيالنمو عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 3 : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب قطاعات النشاط لـ(2018–2019)

قطاعات النشاط	2018		2019		التطور (%)
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
الفلاحة	7169	0.63	741	0.63	4.37
المحروقات، الطاقة ..	2985	0.26	3066	0.26	2.71
البناء والأشغال العمومية	185137	16.21	190170	15.94	2.72
الصناعة	99938	8.75	103693	8.69	3.76
الخدمات	585983	51.17	614375	51.48	4.85
النشاطات الحرفية	260652	22.83	274554	23.01	5.33
المجموع :	**1141863**	**100**	**1193339**	**100**	**4.51**

source: Bulletin d'information statistique de la PME,
données de l'année 2019, n° 36, Edition Avril 2020, p.14

وزيادة على دورها في تطور رقم الأعمال، وفي خلق وتحقيق القيمة المضافة، تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في خلق مناصب الشغل الجديدة، لا بأس أن نستشهد بتطور هذه المناصب خلال الفترة (2018– 2019). ففي سنة 2018 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1141863 مؤسسة شغلت 2724264 عامل، أما سنة 2019 فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1193339 مؤسسة، وشغلت 2885651 عامل، بزيادة تشغيلية مئوية سنوية تُقدر بـ 5.92 % (الجدول 4).

جدول رقم (04) : تطور تعداد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لـ(2018–2019)

نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2018		2019		التطور (%)
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
المؤسسات	2702067	99.19	2864566	2757.	6.01
المؤسسات	22197	0.81	21085	0.73	5.01 -
المجموع :	2724264	100	2885651	100	5.92

source: Bulletin d'information statistique de la PME,
données de l'année 2019, n° 36, Edition Avril 2020, p.15

وقد لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIدورا فعالا في استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن كمثال استخلاص أعداد المشاريع بحسب قطاعات النشاط خلال 2019، حيث أسهمت هذه الوكالة في تمويل 3029 مشروع بقيمة إجمالية

قدرها 797138 مليون دينار، هذه المشاريع مجتمعة ساهمت في توفير 77389 منصب عمل (الجدول 5)، وكذلك الامر فيما يخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

الجدول 5 : الحالات الإجمالية للمشاريع الاستثمارية خلال 2018-2019، المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

	قطاع النشاط	النقل	البناء	الصناعة	السياحة	الخدمات	الصحة	الفلاحة	المجموع
المشاريع المعلنة	2018	3	**927**	2291	299	255	123	226	4164
	2019	43	780	1524	176	296	89	148	3029
	حصة 2018	1.42	25.75	50.31	5.81	8.88	2.94	4.89	100
	التطور (%)	1333.33	- 15.86	- 33.48	- 41.14	5.49	-	-	-26.55
الكلفة (مليون دج)	2018	1617	121535	1035412	310079	65923	56544	82833	1673943
	2019	3961	71722	462107	133200	56870	32921	37357	797138
	حصة 2018	0.50	9.00	57.97	16.71	7.01	4.13	4.69	100
التشغيل	2018	132	12300	91722	17407	7377	4814	9292	143044
	2019	640	7940	49698	8151	5463	2923	2574	77389
	حصة 2018	0.83	10.26	64.22	10.53	7.06	3.78	3.33	100

source: Bulletin d'information statistique de la PME,
données de l'année 2019, n° 36, Edition Avril 2020, p.16

كما استمرت وكالةتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملها في تأهيل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث منحت الأولوية للمؤسسات التي تزخر بخصوصيات ترتبط بالأداء ومستوى التشغيل، أو تمتلك قدرات تصديرية، بإيجاد آلية دعمفي مجال تسويق لمنتوجاتها.. ونشير إلى أن الوزارة الوصية كانت قد أعدت برامج تأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الانتقال والتحول إلى الريادة وخلق الثروة، وهذا البرامج في أغلبها تقوم على الركائز الآتية:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات للوقوف على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسساتالصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها.
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسات المستهدفة ومخططتأهيلها، والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو).
- ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين الجوانب التنظيمية ونظم التسيير ومخططات التسويق.

4.المناولة والشراكة الصناعية

المناولة والشراكة الصناعية كهمزة وصل بين المؤسسات الآمرة والمنفذة للأعمال، عن طريقها تتحدد الفرص الاستثمارية في الدورات الإنتاجية الغائبة، كاستثمار تحويل مخرجات الشركات الكبرى، أو الاشتراك معها في عمليات الإنتاج، وفق آلية عمل متفق عليها. ويعمل المجلس وطني لترقية المناولة عبر مختلف هياكل التنظيمية على تنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة، كما تدعم المشاتل المنتشرة في مختلف الأقطاب الصناعية، وشركات المناولة من الباطن، المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواسطة عن طريق توفير المعلومات والخدمات لها والعمل على تأمين مختلف حاجياتها، والبحث في صيغ تمويلها. وما دامت هذه الهياكل قريبة العهد، فإن التعاون والتنسيق بين جميع الهيئات المهتمة بالمناولة الصناعية والعمل على بناء قاعدة معلومات المناولة الصناعية ضمن شبكة المعلومات الصناعية العربية(الصناعية، 2002)، وتحديثها، والاستفادة من شبكة الإنترنت، وكذلك الاستفادة من البورصات الإقليمية.

إن ترقية المناولة، اليوم، يُعد خيار استراتيجي ومحور جوهري يعوّل عليه كثيرا من أجل استقطاب الخبرات والمعارف، ورصد التمويلات، وتحسين القدرات التسييرية والإدارية لأصحاب المشاريع وتأهيل مؤسساتهم على ضوء مستجدّات الساحة الوطنية والدولية، وفضلا عن ذلك تُعد المناولة الصناعية وسيلة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأداة فعالة لبسط نسيجها، خاصة إذا ما انضمت إلى هذا الاتجاه جهود الوزارات المعنية وكذا المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها، مثل بورصات المناولة والشراكة الجهوية المتواجدة حاليا، وكذلك إسهامات المجلس الوطني لترقية المناولة، أين يلتقى فيه المناولون مع ممثلي الشركات الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذلك مع الشركاء الأجانب.

هذا اضطلعت الدولة ضمن برامج الحكومات المتعاقبة قبل عقدين، بإصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة التخصيص المؤسساتي لوسائل حشد الإنفاق العمومي وتسييره، بهدف إصلاح إطار الاقتصاد المؤسسي والهيكلي بما يعزز من المزايا التنافسية، اعتمادا على قوى السوق ويعيد الاعتبار للمؤسسات ويتيح المشاركة للقطاع الخاص. وقد كان ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات المناولة في سياق وطني ودولي متميز، وبتسارع وتيرة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى بشأنه الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، والذي نتج عن تطبيقه تعميقا لإعادة هيكلة القطاع الصناعي، مما دفع العديد من المؤسسات إلى التركيز على نشاطها الأصلي والتخلي عن مجمل الأنشطة الملحقة به، إضافة إلى تغييب العديد من الأنشطة بسبب عمليات الإفلاس التي مست العديد من مؤسسات القطاع العام، حيث طُرح العديد منها للخوصصة.

تعتبر آلية حاضنات الأعمال (الوزارة، 2014، صفحة 10)من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشريات الثلاث الأخيرة فاعلية ونجاحاً في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة. ودورها في رفع نسب نجاح هذه المشروعات بشكل كبير. وتوفر الكثير من المشروعات الصغيرة آلية العمل في مجموعات مترابطة ومتكاملة، وذلك مما يحقق أعلى فائدة من الإمكانات المتاحة في كل مشروع، كما توفر هذه المشروعات فرص التكامل مع الصناعات الكبيرة فيما يطلق عليه الصناعات المغذية، والتي تعمل على إمداد الصناعات الكبيرة بما تحتاج إليه وبشكل يسمح بالتواجد في معظم المجالات، خاصة مجالات المنتجات المتطورة تكنولوجياً وصناعياً. كما تساهم المشروعات الصغيرة في تنشيط استخدام الخامات المحلية والمنتجات الثانوية وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل.

غير أن اللجوء إلى استراتيجية المناولة في الواقع لا يزال محدودا، حيث ما زالت تعاني حركيتها من تدني العلاقة بين الآمرين بالأعمال والمناولين بالإضافة إلى مشاكل الأسعار والدفع وغيرها. فالوضعية التي تعيشها المؤسسة المناولة أثرت كثيرا على استقرار النسيج الصناعي. وأهم مؤسسات المناولة وفي أغلبيتها هي مؤسسات تزاول نشاطها في مجال الميكانيك والمعادن، وقطاع الكيمياء والصيدلة، وقطاع الحديد والتعدين، ونشاطات الجلد والبلاستيك. وكذلك الأجهزة العاملة في هذا القطاع مازالت بدورها ضعيفة التأثير. وهو ما يستوجب ترقية بورصات المناولة لضمان توافق الطلب والعرض وضبط تدفقات المعلومات بين أصحاب الأوامر والمناولين، في مجالات الإعلام والتنشيط والتشاور.

لقد تم تضمين عنصر الاسهام في إنعاش وتنشيط المقاولات بالجزائر ضمن استراتيجيات نموذج النمو الجديد للسياسة الاقتصادية، وهذه الرؤية للاقتصاد الوطني من شأنها أن تسلط الكثير الضوء على الفجوات المراد شغلها، طبعا بعد تذليل العقبات الإدارية والمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يُتاح التركيز على المجالات الحيوية التي من شأنها خلق تغيير الزخم الفائض قبل الانتقال إلى الإصلاحات العميقة للاقتصاد الوطني، وهي تشمل(**Finances, 2016, p. 14**):

- تأصيل التغيير من خلال تحسين أداء الممارسة التجارية، والتي يضطلع بها القطاع الخاص إلى الجانب المعنيين في الحكومة، فضلا عن الباحثين والمستشارين الذين يضمن حضورهم تجسيد الأمانة العلمية والرؤية الموضوعية للتنمية الاقتصادية،

- مراجعة الإجراءات ذات القيمة المضافة المنخفضة والإسراع في تأسيس المزيد من المؤسسات من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية إلى جانب التحيين الآني للمعلومات وتقليل تكاليف المعاملات،
- دعم الشركات الصناعية الناشئة، مثلما هو معمول به في قطاع الخدمات. ولذلك فمن الأهمية بمكان بالنسبة لبلادنا تحقيق أقصى قدر مُستطاع من هذا التطوير المحبذ،
- اعتماد تدابير بديعة لتأسيس الحاضنات وفقا متطلبات البنية التحتية، لا سيما من حيث المرونة العملية، وتذليل العقبات التي تواجه آليات عملها،
- تشجيع أصحاب المشاريع في الشروع في أنشطتهم بمرافقة المؤسسات العامة، مثل وضع وكالات تعمل تحت وصاية الوزارات لتوطيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك وكالات دعم وتطوير برامج الحضانات الخاصة.

وسيعزز الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية من إيجاد تمويلات بالنسبة للمشاريع التي تحتاج إلى تمويل كبير، عبر المسارين الآتيين:

ترقية المناولة والشراكة: دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك مع الشركاء الأجانب،

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسن قدرتها التنافسية: لتمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي،

وقد سمحت اللقاءات التحسيسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والترويج للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميته في القدرة على المنافسة وتمكينها من الحفاظ على مناصب الشغل وكذا دور مكاتب الدراسات في تقديم الخدمة لهذه المؤسسات. حيث دعا، خبراء اقتصاديون من الجزائر وفرنسا وكندا الحكومة الجزائرية إلى تشجيع وتعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشاء شبكة وطنية كثيفة ومتنوعة من المؤسسات الصغيرة(الوزارة، 2014، صفحة 3)لأنها أكثر إنشاء للثروة المستدامة ومناصب الشغل.وأشار أحد الخبراء بأن الدولة مطالبة من خلال الجماعات المحلية (البلدية والولاية) توفير محيط أكثر تنافسية بين المناطق لتشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مكثف.

ومن جهته، أكد رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بأن الجزائر بذلت جهودا مشجعة وأحرزت تقدما في عدة نقاط متعلقة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الوزارة، 2014، صفحة 3)، وأضاف في اللقاء الذي نظم طبقا للإعلان المشترك ومخطط العمل 2014-2015 اللذين تمت المصادقة عليهما خلال اجتماع بروكسل في 2014، والذي تناول تجديد وتعزيز قدرات المؤسسات، وأشار إلى أن تطوير القطاع الخاص وتحسين محيط المؤسسة ومناخ الأعمال يمثلون أولويات قوية للتعاون الأورو-جزائري، وأشاد بدور السلطات الجزائرية في اعتماد التنويع الاقتصادي الذي تم التعبير عنه خلال السنوات الخمس الأخيرة من خلال سياسات فعالة لتطوير القطاع الخاص. حيث تم تخصيص موارد معتبرة لترقية المقاولة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع العديد من العناصر الضرورية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وفيما يتعلق بصناديق دعم المقاولين الجدد والمؤسسات المستحدثة مؤخرا فإنها تتمثل في شكل مساعدات وتخفيضات في نسب الفوائد. مع تكثيف وتطوير أكثر لشبكتها البنكية لتغطية المراكز الحضرية الكبرى والمناطق الريفية على حد سواء. وتطوير أنواع أخرى من القروض الموجهة للمؤسسات المصغرة والمهن الصغيرة ينبغي أن ترافق كل أنواع الاستثمار، وخدمات دعم الصناعة كالهندسة ومنح الشراكة والجودة. والوساطة والضبط العقاري وإنجاز مناطق صناعية جديدة.

5.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموذج النمو الجديد

إن أية دراسة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو إعادة تأهيلها أو خوصصتها يتضمن تشخيصها إزاء محيطها، ودراسة وضع وضعية السوق والوضعية التنافسية لمنتجاتها أو خدماتها، ونمذجة خيارها والوفاء المالي. ونموذج الاستغلال في المؤسسة يتخصص في الموارد

والعوامل المؤثرة وسياق تدفق النشاطات وشروطه، والتحكم في مختلف أنشطة العملية الإنتاجية أو الخدماتية. حيث تراعي خططها العامة مؤشرات حجم الموارد الإنتاجية، والنوعية وآجال التنفيذ. كما أن دراسة الجدوى الاقتصادية في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تُعد أداة ضرورية لدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف عدم التأكد الناشئة عن وجود متغيرات لا يمكن التنبؤ بها قبل حدوثها(حمدي ، 2003، صفحة 11)وهي تستند إلى أُسس مدروسة من حيث توافر المواد الخام، والأيدي الخبيرة والتصميم. بهدف تحديد المنافع والتكاليف. أو هي ذلك الاستشراف المستقبلي انطلاقا من معطيات قائمة، من أجل السيطرة على المخاطر المحتملة(أحمد ، 1999، صفحة 12).

تمربطوزارةالصناعةبوزارةالمساهماتوترقية الاستثمارات،أوكلتمهامتنفيذيةلوزارةالصناعةوترقيةالاستثمارات، للمساعدة فيتنفيذاستراتيجيةالإنعاش الصناعي، حيث يقترحهيكلهاالتنظيميإنشاء 10 مجموعاتصناعيةكبرى، مشكلةمنالشركاتالعموميةالكبربالتيلم تفقدالملائمةالمالية. كماتمااتخاذقرارتخفيضعددشركاتتسييرالمساهمات لتلعبدوروكالاتحقيقية للخوصصة. وقد ساعد برنامج عملية التحديث والتطوير ضمن برنامج الإنعاش الصناعي، من الاستفادة من معاييرها في عملية الإصلاح الإداري من حيث إعادة هندسة الإجراءات ومنهجية التقييم المؤسسي وتحديد المشاكل والصعوبات والعمل على حلها. ومراجعة وتحديث الخطط لتحسين النشاطات وتعظيم المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية، وفهم متطلبات إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد استراتيجية سليمة لإدارة وتحسين مصادر معارفها المتعددة إذ أن التحدي الذي يواجه هذا القطاع ليس فقط في كيفية تكنولوجياتها المستخدمة، بل في كيفية استغلال وتوسيع أنشطتها خدمة للاقتصاد الوطني.

لقد سمحت الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية بإعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. خاصة وأن هيكل الاقتصاد الوطني تغير بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية. وبذلك انفتح المجال لعمليات تحديث صناعية واستراتيجيات متعددة القطاعات على المديين المتوسط والطويل لصالح هذه المؤسسات، مع إنشاء مناطق نشاطات اقتصادية لها، سعيا لاندماجها تدريجيا في عمليات الإنتاج الصناعي والمشاركة في سلاسل القيم المضافة. وفي هذا المسعى تم طرح النموذج الاقتصادي للنمو الذي يغطي الفترة (2016-2030) مع إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه التنويع الاقتصاديوالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي. كما تمت الاشارة الى النموذج الاقتصادي الجديد (المرسوم التنفيذي رقم 18-86 ، 2018)، والمتضمن آلية متابعة التدابير والاصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، وذلك من خلال مواصلة تنويع الاقتصاد الوطني وتفعيل النمو ولاسيما خارج المحروقات من خلال:

- تحسين العرض العقاري وتوفير القرض من خلال رفع حجم الاستثمارات،
- تعزيز السياسة التحفيزية لتوجيه الاستثمار اكثر فاكثر نحو القطاعات التي يتوفر الاقتصاد الوطني على مزايا المقارنة،
- عصرنة وتعزيز ادوات المرافقة وترقية الصادرات خارج المحروقات،
- اعداد مدونة للمنتجات الوطنية من السلع التجهيز والمدخلات وتبلغ الى المستثمرين ومقدمي الأوامر.

إن المؤسسات القليلة التي خضعت للتأهيل على المستوى الوطني من خلال برامج متسرعة استنزفت أموالا طائلة، وامتدت لأعوام كاملة ولم تتجسد نتائج وأهداف هذا التأهيل. وهنا تُثار جملة من التساؤلات عن طبيعة المؤسسات التي طالها هذا التأهيل، ومصير المؤسسات التي لم يتجسد فيها هذا التأهيل، والأموال التي التهمتها، ووضع المؤسسات التي لم تخضع لبرامج التأهيل وهي الأكثر عددا. فأغلب المؤسسات القطاع الخاص والعام اليوم تعاني من انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، مما يؤدي إلى عجزها عن التوسع، ناهيك عن انخفاض مستوى الاستثمار، والتبعية الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية.

إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوربي، تبين أن العملية لمت تقدم بالشكل المأمول، ولم تعط النتائج المنتظرة، وذلك لبعض العراقيل كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج. وهو ما يحتم العودة مرة أخرى إلى إجراءات التصحيح والخوصصة، والعمل على إنعاش الاستثمار الصناعي ضمن رؤية ترتكز على قواعد السوق، مع إدخال تجهيزات الإنتاج الحديثة، وتوفير المنتجات بمعايير الجودة الشاملة، للتكيف مع احتياجات السوق المحلي، بالتعاون مع الشركاء الصناعيين ورؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، والتحضير لمواجهة المنافسة وخاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلا واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

تعتبر عملية التشاور من المهام الأساسية التي تعتمد عليها الوزارة لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي نعترض تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم المقترحات قصد إعداد مخططات الترقية، وضمان حوار ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

في عام 2014 تم طرح مشروع قانون يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمجلس الشعبي الوطني، يسعى إلى إصلاح هذا القطاع، وتحديث النظام البيئي للمؤسسة الجزائرية وكذلك تنشيط سوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة(**ons، Bulletin information statistique de la PME'd**، 2016، صفحة 10). ويهدف هذا المخطط إضفاء الحيوية على الشركات الصغيرة والمتوسطة وإبراز الكثير من المبادرات والتدابير الهادفة إلى تنمية مجالات تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاق أنشطتها وكذا توفير احتياجاتها مع العمل على بناء القدرات والترابط ما بين مختلف هيئات ونظم دعم هذه المؤسسات.

سطرت وزارة الصناعة والمناجم برنامجا طموحا لتنظيم شعب لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل عناقيد، كما برزت بهذا الصددالعديدمنالمبادراتمنجهاتاقتصاديةخاصة، كتعاونيةالمؤسساتالمبتكرةالجزائرية التيتأسستبشراكةبينالمؤسساتالجزائريةوالمؤسساتالرائدةفيمجالتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالاتبالولاياتالمتحدة الأمريكية. غير أن أجهزة وهيئات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما زالت ضعيفة التأثير. وهو ما يستوجب ترقية بورصات المناولة لضمان توافق الطلب والعرض وضبط تدفقات المعلومات بين أصحاب الأوامر والمناولين، في مجالات الإعلام والتنشيط والتشاور. وتشجيع التقاول بصفته أحد عناصر الانتاج مثل ما أشار إليه J B Say يتبوأ مكانة عالية في استغلال رأس المال وتوظيفه بكفاءة في العمليات الانتاجية، ذلك لأن المقاول الحقيقي هو ذلك الشخص الذي يربط بين مختلفعواملالإنتاجبهدف خلقالمنتج، كما أن الأعمال المصغرة والمقاولاتية كلاهما يخدم الوظائف الاقتصادية، غير أن المشروع المقاولي في أهدافه يتجاوز المؤسسة المصغرة. وبصورة عامة، تتميزالمقاولاتعن الأعمالالمصغرة في الخصائص الآتية(خذري و حسين ، 2013، صفحة 8):

- يمتلك المشروعالمقاوليأهدافاترتبطبالنمو وتطويرالسوق والحصةالسوقية والمركزالسوقي،
- تتسمالمقاولاتيةبأنهاإنشاءمؤسسةغيرنمطية تتميزبالأعمال البديعة،
- تتميزالمقاولاتيةبالفرديةالنسبيةمقارنةبإنشاءالمؤسساتالمصغرةالتيينشئهامجموعة شركاء.

ومما تجدر الإشارة إليه، هو تعاظم دور المجلس الوطني لترقية المناولة عبر مختلف هياكله التنظيمية لتنمية المناولة الصناعية في ترقية عمليات الشراكة، كما تدعم المشاتل المنتشرة في مختلف الأقطاب الصناعية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير المعلومات والخدمات لها والعمل على تأمين حاجياتها. وما دامت هذه الهياكل قريبة العهد في تأسيسها، فإن التعاون والتنسيق بينها يعد أمر ضروري لتقوية قاعدة المعلومات الصناعية.

وتهدف هذه التدابير إلى تقديم الدعم وتعزيز نشر المعلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث أنشطتها الصناعية والتجارية والقانونية والاقتصادية، ووضعها المالي والمهني والتكنولوجيا المستخدمة لتشجيع أي مبادرة تصب في فائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يتعلق بتدابير الدعم الممنوحة، يقدم النص للحصول على دعم أهداف تخص التأسيس والبحث والتطوير وكذلك الاستعانة بالمصادر الخارجية، والعمل على انقاذ المؤسسات المتعثرة أو تلك التي تمر دوراتها بمراحل صعبة. إلى جانب تعزيز وتشجع تداول ثقافة العمل الحر، وتسهيل ابتكار أدوات وخدمات مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتشجيع الجمعيات المهنية وتبادل التعاقد من الباطن بين المجموعات. وأخيرا، فإن نص المشروع يضع الوكالة الوطنية لتطوير وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) كأداة للدولة لتنفيذ سياسة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعلى هذا النحو، يقود حسن استغلال الموارد البشرية والمادية والتنظيمية لتحقق هذه المؤسسات مهامها على أكمل وجه.

يتطلب تحقيق رؤية 2030، وفق ما جاء في وثيقة نموذج النمو الجديد المعلن، تطوير سريع للاستثمار الخاص، خارج قطاع الطاقة، وينبغي أن تركز الإصلاحات على المجالات الآتية(**Finances, 2016, pp. 14–15**):

- إنشاء نظام وطني حقيقي للاستثمار يخص المرافق العامة،
- انعاش الإصلاح المصرفي،
- تطوير سوق رأس المال.

وكذلك فإن إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام المرتقب للمنظّمة العالمية للتجارة يحتّم الإسراع في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يُعد المحيط الذي يكتنف هذا القطاع من أهمّ المؤشرات المحددة لوضعيتها، يمكن إبراز هذا المحيط في جانبين مالي وإداري. ومن الإجراءات المتخذة لتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر ما يلي:

في مجال التمويل وضع تدابير الدعم المالي، وإنشاء المؤسسات المالية المتخصّصة في تمويل هذا القطاع، واستخدام الأدوات الحديثة في مجال التسيير. مع اعتماد جملة من الآليات لإعطاء دفع للمؤسسات الجزائرية حتى تصبح أكثر تنافسية.

في مجال التأهيل بهدف الرفع من كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية ولتواكب هذه المؤسسات أيضا المستجدات العالمية، وتشمل بعض إجراءات التأهيل ما يلي:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية،
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة،
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطّط تأهيلها.
- المساهمة في تمويل مخطّط تنفيذ عمليات التأهيل،
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

علما بأن المؤسساتالصغيرةوالمتوسطةتساعدفياستغلالالمواردالمحليةالعاطلةلأنطلبهذهالمؤسساتعلىرأسالمالمحدود،ومنثمفإن هذهالمدخراتقدتكفيلإنشاء بعض المشاريع،ثمإنهذهالمؤسسات باستغلالهاالمواردالموجودةفيالمناطقالمحليةستؤديإلىترشيدقوىالعرضوالطلبفيأسواقالسلع والخدمات(عناني، 2014، صفحة 96). الأمر الذي يدفع بالسلطات لتنفيذ برامج ترقوية لتحسين أدائها، وزيادة قدرتها التنافسية وكذا تكييفها مع بيئتها التي تشهد تغيرا مستمرا، ذات تأثير إيجابيا وليس سلبيا،فالبيئة التي تكتنف الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ليست على الاطلاق صعبةبل هي مواتية إلى حد ما. وستستمر برامج التأهيل بمعايير صارمة وضعت لترشيح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتأهيل، تحافظ بموجبه الدولة على وتيرة نمو مطردة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع ضمان عدم تلقي هذه المؤسسات لصعوبات مالية وكذا ضمان لأنشطتها لفترة ثلاثة أعوام كاملة. علما

بأن تأثير البيئة التي تكتنف فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز اليوم باضطراب قوي وهش، خاصة فيما يتعلق بمتغيرات البيئة المباشرة الخارجية لها،مما حد من قدرة هذه المؤسسات في التطور الضروري لولوج أسواق جديدة.

غير أنه يُلاحظ من مسايرة مسار الخوصصة بأن بعض الشركات التي تمت خوصصتها قد كانت قادرة على التكيف وعلى والتوسع من دون خوصصتها، حيث توجد طرق متباينة لخوصصة الشركات وهي تختلف بحسب درجة البقاء والنماء، زيادة على هذا كان من الأجدر إجراء فحوص مكملة أخرى واتخاذ القرار المناسب بشأنها، لأن تعدد الخبرات من شأنه أن يبستر النمط ويوحده بما يناسب الشركات وأوضاعها، إلى الدرجة التي تفضي إلى إعادة هيكلتها مع تأجيل خوصصتها. كما كان لتعدد مصادر القرار وتداخل صلاحيات الهيئات الرسمية عامل إضافي لفشل الخوصصة، وضعف المتابعة الفعلية حيث يأخذ الملف المعروض خوصصة وقتا كبيرا من خلال مروره أمام اللجان، ولن تعوض الدولة الخسائر الناتجة عن التطهير التي جاوزت سقف 2000 مليار دينار. كما أن استقلالية المؤسسات لم تحقق أهدافها بل على العكس من ذلك، أتاحت ظهور سوق موازية يستوعب اليوم أكثر من 1.7 مليون شخص و40 بالمائة من السوق و35 بالمائة من الثروة، ولا يدخل ضمن حسابات الدخل الوطني. وهو من أهم العوائق التي تواجهها السلطات التجارية. حيث يحوز على 50 % من إجمالي الناتج المحلي.

وتدفع الحاجة اليوم إلى ضرورة اعتماد آليات فعالة ومرنة للارتقاء بأداء الأنشطة الوظيفية للشركات، وتنمية قدراتها الإنتاجية، وزيادة إنتاجيتها، والارتقاء بالجودة، واكتساب المزايا التنافسية. فالانفتاح المرتقب على السوق العالمي، من المفترض أن يكون دافعا إلى تكثيف برامج التأهيل لكافة المؤسسات خاصة فيما يتعلق بترقية وتطوير التكوين وتأهيل الموارد البشرية، وتنمية المعرفة التقنية والتسييرية والاستشارة، حتى تكتسب قدرات وكفاءات هيكلية تنافسية، زيادة على دورها في تحريك دواليب الاقتصاد المحلي، وتبوء موقع جديد ضمن خارطة الاقتصاد الوطني. علما بأن تأثير البيئة التي تكتنف فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز اليوم باضطراب قوي وهش، خاصة فيما يتعلق بمتغيرات البيئة المباشرة الخارجية لها، مما حد من قدرة هذه المؤسسات في التطور الضروري لولوج أسواق جديدة.

4.خاتمة:

يجب أن يرتكز الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية واحتياجاته، وتحسين مناخ الاستثمار بما يساعد من تعزيز قيمتها، وخلق الوعي لقضاياها بمختلف الوسائل والأساليب، ومع استغلال الموارد وصيانتها فضلا عن تنميتها واستكشافها، يزداد هذا الوعي، فيزداد معه الدعم والمساندة، ولا يبقى محصورا فقط في كيفية توزيع الاستثمارات بحسب القطاعات في بيئة هي في طريقها إلى التشكل، لأن ذلك من شأنه أن يطمس الكثير من إشكاليات التحدي. وعلى الجهات الحكومية وبالتعاون مع المنتجين والمهنيين والمتدخلين ومختلف الشركاء أن تعي دورها اليوم في تطوير نظم الصناعة الزراعية وابتكار الخيارات الاستثمارية واحتضان المشاريع والمؤسسا.

وفي ضوء تحليلنا والإحصائيات الحديثة التي استخدمناها وهي صادرة عن جهات رسمية، تتأكد فرضيتنا وهي: ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيت على حالها في مجالاتها التقليدية (الخدمات والبناء والأشغال العمومية) ولم ترتق كثيرا لتسهم في خلق مناصب الشغل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما لم تتقدم الصناعة الجزائرية بالسرعة الكافية في مسار الإصلاح، وحتى أن مرحلة الإقلاع شابها الكثير من الخلل، ولا زالت السلع الجزائرية في غالبيتها غير تنافسية، كما أن قيمتها المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة.

ونوجز أهم نقاط استراتيجية التنمية وتطوير الاقتصاد عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط الآتية:

- إعادة النظر في خارطة الاستثمار والاهتمام أكثر بالمشاريع الانتاجية المولدة لفرص العمل،
- تشجيع المبادرات التي يقومبها ذوي الخبرة، في التقاول وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية،
- تشجيع الاستثمار الصناعي والفلاحي بتوفير الجو الملائم، وزيادة منح الحوافز والاعفاءات،

- تنويع القنواتالتمويلية الخاصة بإقراض ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع ضمان تمويل لها بصفة مستمرة وفعالة،
- تفعيل دور القطاعات الإنتاجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحسين الجودة.
- الاستفادة من الخدمات التمويلية التي تقدمها صناديق وبنوك التنمية الدولية..

6. قائمة المراجع:

باللغة العربية

1. الأشقر شفيق. (12-2006/09/15). حول استراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية. *المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية*. الجزائر.
2. المرسوم التنفيذي رقم 18-86 . (05 مارس, 2018). *15* . الجزائر: الجريدة الرسمية.
3. البيان الختامي للاجتماع السادس للجنة التوجيهية للبرنامج العربي للمناولة الصناعية. (2002). *المناولة الصناعية العربية القائمة*. وهران.
4. توفيق خذري ، و بن الطاهر حسين . (2013). المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات. *الملتقى الوطني حول: اقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* (الصفحات 1-18). الوادي: جامعة حمة لخضر.
5. رقراقي أمينة . (2015). ميكانيزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي للمحروقات. *الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة* (الصفحات 23-38). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
6. روابح عبد الباقي ، و العابد لزهر . (2011). تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الاتحاد الأوروبي. *الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة* (الصفحات 1-18). البليدة: جامعة سعد دحلب.
7. ساسية عناني. (10 ديسمبر, 2014). دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية قالمة. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، الصفحات 91-112.
8. عبد العظيم حمدي . (2003). *دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإستثمارية ومشروعات البوت*. القاهرة: المكتبة العالمية للنشر والتوزيع.
9. غنيم أحمد . (1999). *كيف تعد بنفسك دراسة جدوى لمشروعك؟* القاهرة: المستقبل للطباعة والنشر.
10. مجلس الوزارة. (18 09, 2014). *المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019*. الجزائر.

باللغة الأجنبية

11. Finances, M. d. (2016). *LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE)*. Algérie.
12. ons. (2016). *Bulletin d'information statistique de la PME*. Alger: n° 29.
13. ons. (2020). *Bulletin d'information statistique de la PME*. Algérie: données de l'année 2019, n° 32.